

صراعات دولية ساخنة تلوح في عصر ما بعد كورونا

● واشنطن - في مثل هذا الشهر من يوليو عام 1945، في نهاية الحرب العالمية الثانية، اجتمع قادة الولايات المتحدة وبريطانيا العظمى والاتحاد السوفياتي في أحد القصور الملكية في بوتسدام خارج العاصمة الألمانية التي تم الاستيلاء عليها وذلك من أجل تحديد النظام العالمي الجديد. وكان ذلك بمثابة غرس بذور الحرب الباردة.

وفي الوقت الذي كان يفكر فيه من كانوا يحتفلون بالذكرى الـ75 لنهاية الحرب العالمية، وهم يرتدون الكمامات، في عواقب تلك القرارات التي تم اتخاذها في مؤتمر بوتسدام، كانت تجري مرة أخرى إعادة لرسم الخارطة الجغرافية السياسية للعالم. والسبب هذه المرة هو فايروس كورونا، الذي وصفته المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل بأنه التحدي الأكبر لعصر ما بعد الحرب.

ويقول الكاتب والمحلل الأميركي آلان كروفورد في تقرير نشرته وكالة بلومبرج للأنباء إنه في منتصف عام هيمنت عليه جائحة كورونا، تواجه الحكومات أزمة صحية، وأزمة اقتصادية وأزمة شرعية مؤسساتية، كل ذلك في وقت يشهد تنافسا سياسيا جغرافيا. وسوف تساعد كيفية تبلور كل تلك التحولات الضخمة خلال الأشهر المتبقية من العام كثيرا في تحديد عصر ما بعد الفايروس. فقد تكثفت وتسارعت الاتجاهات التي كانت واضحة بالفعل قبل الجائحة.

فالعصرين باعتبارها قوة في حالة تصاعد سريع، أصبحت أكثر قوة وتنافساً مع الدول ابتداء من كندا حتى أستراليا. والولايات المتحدة، القوة العظمى التي ما زالت على قمة الطاولة منذ مؤتمر بوتسدام، أصبحت متغلغلة على نفسها بصورة متزايدة مع تغلغل الفايروس في قلب سكانها واقتصادها قبل الانتخابات الرئاسية في نوفمبر المقبل.

وقال روري ميدكاف رئيس كلية الأمن القومي بالجامعة الوطنية الأسترالية "إن كثيرا من المشكلات الهيكلية في النظام الدولي أصبحت واضحة بجلاء". وأضاف أنه في ظل التقاء نقاط ضغط متعددة، ابتداء من فشل القيادات إلى الافتقار إلى الثقة في صحة المعلومات، "كل ذلك يفاقم ما بعد عاصفة هوجاء... والاختيار الكبير يمثل حقيقة في ما إذا كان بوسعنا أن نقضي الشهور الستة إلى الـ18 المقبلة دون أن تبلغ هذه الأزمات ذروتها".

ففي بوتسدام، كانت الديناميكية الرئيسية هي الصراع الأيديولوجي بين النظامين الشيوعي والرأسمالي اللذين كانت تتبناها موسكو وواشنطن. فالاتحاد السوفياتي برعاية جوزيف ستالين خرج من الحرب كقوة عظمى، بينما أظهر الرئيس الأميركي هاري ترومان التفوق التكنولوجي والعسكري للولايات المتحدة بإصداره الأمر وهو في المؤتمر بإسقاط القنابل الذرية على هيروشيما ونجازاكي.

وفي نوفمبر الماضي شابه وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر المواجهة الحالية بين الولايات المتحدة وفرنسا دونالد ترامب والصين برئاسة شي جين بينج بـ"سفوح" حرب باردة جديدة.

ويقول المؤرخ نيل فيرجسون إننا بالفعل في حرب باردة. ويتفق معظم المحللين على أنه ليس من المحتمل أن يوقف جو بايدن في حالة فوزه بالرئاسة التدهور في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين.

وبالنسبة للعديد من الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية، كانت تحت السيطرة الإسرائيلية منذ عقود، يبدو الضم إجراء شكليا فيما تبقى معاناة الاحتلال مستمرة.

ويختم صيام بالقول "يعتقد الناس أن ذلك لن يغير من الأمر شيئا لأنهم يتحدثون عن الصورة الكبيرة. ولكن إذا تحدثت عن الصورة الصغيرة والتفاصيل، فسيتغير الأمر كثيرا".

تريد أن تعرف مستقبل الضم.. أنظر إلى ما حدث في القدس

قانون أملاك الغائبين حيلة إسرائيلية للاستيلاء على أراض في الضفة



في خضم التساؤلات عن مصير الضفة الغربية في حال تنفيذ إسرائيل تهديدها بضم منطقة غور الأردن وجميع المستوطنات بالضفة الغربية المحتلة إلى سيادتها، يتوقع محللون انتاج السلطات الإسرائيلية سياسة التمييز والاتجاه إلى الانتهاكات القانونية باعتماد قانون أملاك الغائبين الذي فرضته على سكان القدس، للاستيلاء على أراضي الفلسطينيين بالضفة وطردهم واستبدالهم بمستوطنين.

● القدس - من الصعب التنبؤ بما سيحدث بالضبط في الضفة الغربية إذا نفذت إسرائيل خططها لضم أجزاء من الأراضي المحتلة، وفيما يتسم الغموض المشهد، توفر القدس الشرقية، التي تم ضمها قبل أكثر من نصف قرن، بعض الإجابات وتوضح بعض السيناريوهات المرتقبة.

وفيما يرسم القادة الإسرائيليون القدس كنموذج للعيش، والعاصمة "الموحدة الأبدية" للشعب اليهودي، حيث تتمتع الأقليات بحقوق متساوية، يواجه الفلسطينيون تمييزاً واسع النطاق، ولا يحصل معظمهم على الجنسية ويعيش الكثير منهم في خوف من إجبارهم على المغادرة، وقد تكون ظروف عيش الفلسطينيين في القدس تهميلا لما سيمنظر سكان الضفة في حال وقوع الضم، كما توقع ذلك الكاتب جوزيف كراوس ضمن تقريره في صحيفة "لوس أنجلوس تايمز".

وتعزز إسرائيل ضم منطقة غور الأردن وجميع المستوطنات بالضفة الغربية المحتلة إلى سيادتها، وهو ما يعادل نحو 30 في المئة من مساحة الضفة. وكان من المقرر أن تشرع إسرائيل في عملية الضم في الأول من يوليو الجاري، لكنها أجلت تنفيذ الخطط دون أن تعلن عن موعد جديد، بسبب عدم الاتفاق مع الإدارة الأميركية، ولوجود خلافات داخل الحكومة.

انتهاكات قانونية

تشير جماعات حقوقية إلى أن الفلسطينيين في القدس الشرقية يتمتعون في بعض الجوانب بحماية قانونية أقل من تلك الموجودة في الضفة الغربية، حيث يمكن استئناف القوانين الدولية التي تحكم معاملة المدنيين في الأراضي المحتلة.

وتسلط الجماعات الحقوقية الضوء على قانون أملاك الغائبين الإسرائيلي لعام 1950، الذي يسمح للدولة بالسيطرة على أي ممتلكات يعيش مالكوها في "دولة مبادية"، والذي استخدم لخصخصة أراضي ومنازل مئات الآلاف من الفلسطينيين الذين فروا أو أجبروا على الفرار خلال الحرب المحيطة بخلق إسرائيل عام 1948.

وتلاحظ الجماعات الحقوقية أنه في العقود الأخيرة، انتهكت السلطات القانون للاستيلاء على منازل في مناطق حساسة من القدس، وطردت السكان الفلسطينيين ومهدت الطريق أمام المستوطنين ليجلوا محلهم. وعائلة سومارين مثال على ذلك،

حيث دخلت العائلة في معركة قانونية استمرت 30 عاماً لإثبات ملكية منزلها في سلوان، وهو حي في القدس الشرقية الذي يشتهيه المستوطنون اليهود بسبب قربه من الأماكن المقدسة. وعندما توفي الملك الأصلي في الثمانينات، اعتبر أن الملك غائب لأن أبنائه الأربعة يعيشون في الأردن. ثم اشترى الفرع الإسرائيلي للصندوق القومي اليهودي العقار من الدولة في عام 1991. وفي الأسبوع الماضي، أمرت

معركة استرجاع الحق مستمرة

في الكثير من الأحيان سرا من خلال الوسطاء الفلسطينيين، مما يؤدي إلى إقامة نزاعات قانونية مطولة وفي بعض الحالات الاستيلاء المادي على المنازل -أو أجزاء من منازل- من قبل المستوطنين الذين يزعمون أنهم اشتروها.

الفلسطينيون يحذرون من أنه إذا بنت إسرائيل مستوطنات في مستوطنة معالي أدوميم والقدس ستقسم الضفة الغربية إلى شطرين

على سبيل المثال، ينقسم الفناء الخلفي لمنزل جواد صيام إلى جدار خام من الفولاذ المموج، من ناحية أخرى، تعيش مجموعة من المستوطنين في نهاية تعود إلى عائلته لعقود. وكان المستوطنون قد استحوذوا على العقار العام الماضي بعد معركة قانونية معقدة استمرت 25 سنة وفازوا فيها بشكل جزئي من خلال التزعم بقانون أملاك الغائبين.

وأوضح صيام أنهم يتشاركون مع بعضهم البعض من شرفات منازلهم. وعندما أقام المستوطنون حفلة في الأونة الأخيرة، رد صيام على الموسيقى الصاخبة بسحب مكبرات الصوت إلى الخارج وتشغيل موسيقى عربية صاخبة. وقال صيام "إنه ليس مستوطنا يأتي ليكون جارك، إنه يأتي ليأخذ البيت التالي والبيت التالي. هؤلاء الجيران باتون طرفاً".

وسبق أن حذر الفلسطينيين ومنظمات غير حكومية من أنه إذا بنت إسرائيل مستوطنات في مستوطنة معالي أدوميم والقدس ستقسم الضفة الغربية إلى شطرين وسيحول ذلك دون قيام دولة فلسطينية أرضيها متصلة. وحسب رأي دانيال لوريا، المدير التنفيذي لشركة "اتيريت كوهانيم"، إحدى منظمات المستوطنين التي تعمل في سلوان، لدى اليهود الحق في العيش هناك كما هو الحال في تل أبيب. بالنسبة له وللمستوطنين الذين يحملون نفس الأيديولوجيا، القدس هي عاصمة الوطن التوراتي الموعود لليهود، والمستوطنون هم ورثة "الرواد" الذين أنشأوا إسرائيل في المقام الأول.

وبالنسبة للعديد من الفلسطينيين الذين يعيشون في الضفة الغربية، والتي كانت تحت السيطرة الإسرائيلية منذ عقود، يبدو الضم إجراء شكليا فيما تبقى معاناة الاحتلال مستمرة. ويختم صيام بالقول "يعتقد الناس أن ذلك لن يغير من الأمر شيئا لأنهم يتحدثون عن الصورة الكبيرة. ولكن إذا تحدثت عن الصورة الصغيرة والتفاصيل، فسيتغير الأمر كثيرا".

المدن والبلدات والقرى تحت حكم مستقل فلسطيني محدود. ومن المحتمل أن تصبح عشرات الآلاف من الأقدنة من الأراضي المملوكة للقطاع الخاص جزءاً من إسرائيل، مما قد يترك أصحابها "غائبين" في جيوب خارج حدودها الجديدة. وقال هاجيت عوفران الخبير في سياسة الاستيطان في منظمة "السلام الآن"، وهي منظمة حقوقية إسرائيلية معارضة للمستوطنات، "لن نرى شيئاً في اليوم الأول من الضم، ولن تكون هناك ضجة مصاحبة لذلك. لكن من المحتمل أن إسرائيل لن تمنح فقط أصحاب الأراضي من الوصول إليها، وإنما أيضا ستستولي عليها".

ومن غير المحتمل أن يُمنح الفلسطينيين في المناطق المضمومة الجنسية، بسبب اهتمام إسرائيل بالحفاظ على أغليبتها اليهودية، كما أن الكثيرين يرفضونها حتى لا يصفوا الشرعية على الاحتلال الإسرائيلي. وبدلاً من ذلك، من المرجح أن يحصلوا على الإقامة الدائمة التي يمتلكها معظم الفلسطينيين في القدس الشرقية.

هذا الشكل من الإقامة يمنح الفلسطينيين حق الوصول إلى الخدمات الاجتماعية، وحرية التنقل في إسرائيل، والحق في التصويت في الانتخابات المحلية، ولكن ليس الانتخابات الوطنية. ويمكن إلغاؤها إذا كان الفلسطينيون يقيمون خارج المدينة، كما يميل الكثيرون إلى ذلك بسبب صعوبة بناء أو توسيع المنازل في القدس الشرقية.

وقد وجدت منظمة "السلام الآن" أدلة على التمييز في السكن وتقول إن حوالي نصف الوحدات السكنية الفلسطينية في القدس الشرقية تم بناؤها دون الحصول على تصاريح بسبب صعوبة الحصول عليها، مما يعرضها لخطر الهدم من قبل السلطات الإسرائيلية.

سياسة تمييز

ويظهر الظلم وعدم المساواة في حي سلوان، وهو حي فلسطيني مزدحم ومتدهور يمتد إلى واد خارج أسوار المدينة القديمة. هذا الحي قريب من الموقع الديني المتنازع عليه على قمة التل والمعروف لدى المسلمين باسم "الحرم النبيل" ولدى اليهود باسم "جبل الهيكل"، ما جعله نقطة تركيز بالنسبة لمنظمات المستوطنين الأقياء الذين أمضوا عقوداً في امتلاك عقارات هناك.

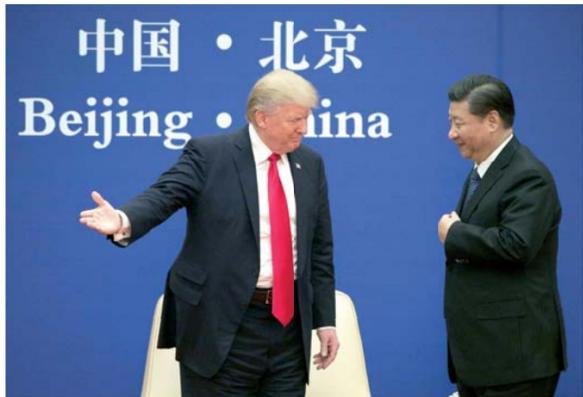
ينظر الفلسطينيون إلى بيع الممتلكات لمثل هذه الجماعات على أنه خيانة لقضيتهم الوطنية، لذلك تتم المعاملات

المحكمة الأسرة بإخلاء العقار بحلول منتصف أغسطس ودفعت حوالي 6 آلاف دولار من رسوم المحكمة. ويقول أفراد الأسرة إن الملك الأصلي تركها لابن أخيه، الذي ولد وترعرع هناك. وتؤكد الأسرة الممتدة التي تعيش في المنزل، والتي تضم الآن 15 رجلاً وامرأة وطفلاً، إنها ستستأنف على حكم المحكمة.

وتقول أمل سومارين، زوجة ابن العم "من هو الغائب؟ نحن نعيش هنا بالفعل. عشت هنا لمدة 40 عاماً. أين ستذهب العائلات مع أطفالها؟ كل منزل في بني سلوان مهدد". وتخشى الجماعات الحقوقية أنه في حالة الضم، ستستخدم إسرائيل نفس القانون لطرد الفلسطينيين من أراضيهم الخاصة في الضفة الغربية.

وتعهد رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتانياهو، بضم جميع المستوطنات الإسرائيلية وغور الأردن الاستراتيجي بما يتماشى مع خطة الرئيس دونالد ترامب للشرق الأوسط، والتي تأتي بشكل واضح لصالح إسرائيل على حساب الفلسطينيين. ولم يتضح بعد متى سيغي تنياها -أو هل سيغي- بعهده، لكنه أوضح أنه يريد ضم أراضي الناس، وترك

المنظمات الحقوقية تخشى أنه في حالة الضم، ستلتجئ إسرائيل مرة أخرى إلى قانون أملاك الغائبين، لطرد الفلسطينيين من أراضيهم في الضفة الغربية



صعود نجم الصين يربك القوى الدولية